**المحاضرة-2-**

**الأنظمة النقدية**

**النظام النقدي :**

يمثل النظام النقدي مختلف الاساليب المتبعة في تداول النقود ،ويختلف من نظام لخر تبعا للأداة المستخدمة في ذلك،ولقد ظهرت عدة انظمة خلال التطور التاريخي لمختلف المجتمعات وحسب تطور انواع النقود يمكن تحديد الملامح التالية لتطور الانظمة النقدية:

1-**النظام السلعي:**

 هو ذلك النظام الذي تكون فيه النقود السلعية أساسا لحساب القيم الاقتصادية، أو هو ذلك النظام الذي تعطى فيه لسلعة معينة أو مجموعة من السلع صفة القبول العام لأداء وظائف النقود وقد تم اختيار هذه السلع حسب طبيعة المجتمع ومعتقداته وثقافته، فتعددت بذلك القواعد النقدية السلعية بين الشعير، الملح، القطن، الشاي، التبغ والإبل...الخ.

2**- نظام المعدن الواحد** :

 يتحدد أساس الوحدة النقدية في هذا النظام على أساس معدن واحد ، سواء كان ذهبا ً أو فضة، وهو قاعدة نقدية تربط القيمة الاقتصادية للنقود بالقيمة الاقتصادية لمعدن واحد يستخدم كأداة للقياس كما يعترف المشرع له بقوة إبراء غير محدودة بالوفاء وبالالتزامات وهناك علاقة ثابتة بين وزن المعدن المستخدم كقاعدة للنقد وبين قيمة وحدة النقد، ولابد من تحقيق التكافؤ بين قيمتي وحدة النقد ووزن المعدن الذي يقابلها من خلال تحديد سعر ثابت للمعدن بوحدة النقد، ويضم نظام المعدن الواحد قاعدة الذهب والتي تتضمن:

**2-1-نظام المسكوكات الذهبية**:

 يعتبر هذا النظام من أقدم النظم الذهبية المعروفة، فهو بمثابة الشكل الاول لقاعدة الذهب حيث بدأ اعتماد هذا النظام بكل شروطه منذ عام 1821م و ويعرف بنظام الذهب المتداول لانتقال المسكوكات الذهبية بين الأفراد، حيث تحتوى الوحدة النقدية ً على وزن معين من الذهب الخالص يكون مساويا لقيمتها الاسمية، ويشترط في هذا النظام :

* تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة، حيث أن الوزن هو المقدار القانوني الذي تفرضه الحكومة وتقرره في جميع أنحاء البلاد، والعيار هو النسبة القانونية بين وزن المعدن الصافي الموجود في قطعة النقود والوزن الكلى ويستخرج الذهب الصافي عيار الذهب من وزن قطعة النقود.
* حرية سك الذهب الى مسكوكات ذهبية.
* ضمان حرية صهر المسكوكات إلى سبائك ، أي حرية تحويل الذهب من شكله النقدي ( مسكوكات )إلى شكله المعدني وذلك لدى مؤسسات صهر المعادن.
* ضمان حرية تصدير واستيراد الذهب للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة وقيمتها الخارجية.
* قابلية تحويل العملة المتداولة الى النقوذ الذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب.

 **2-2-نظام السبائك الذهبية** :

 يعمل هذه النظام في الدول التي تتوفر على استعداد تام من طرف الحكومة والبنك المركزي لشراء وبيع كمية من الذهب عند سعر معين كما هو محدد بالقيمة الذهبية لوحدة العملة. نشأ هذا النظام نتيجة خوف الدول من عدم توفر رصيد كاف من الذهب لحاجة المعاملات التجارية في الداخل والخارج، خاصة بعد نمو النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي في العصر الحديث، وقصور موارد الدول المختلفة من معدن الذهب ورغبة الحكومات المختلفة في الاحتفاظ برصيد الذهب لأغراض المعاملات الخارجية، فقد نشأت الحاجة إلى نظام يقتصد في استخدام الذهب.

 ومن مزايا هذا النظام أنه ُيساعد على تجميع الاحتياطات الذهبية لدى المصارف المركزية سلطات الإصدار، وبالتالي ُيمكنها من احكام الرقابة على أسعار الذهب وعلى تحركاته الدولية، و ممارسة نوع من الإدارة والرقابة النقدية بهدف المحاَفظة على استقرار النظام النقدي، بالإضافة الى مكافحة اكتناز الذهب من جراء ربط عملية إبدال النقود الورقية بالذهب بوزن معين لكل سبيكة ذهبية مما يقلل من فرص الحصول على الذهب و اكتنازه وبالتالي اشترطت الدول حرية تحويل أنواع العملات المختلفة إلى يعادلها بقيمة الذهب ولكن في حدود لا تقل عن قدر معين، وذلك حتى تمنع عامة الأفراد من الإقبال على طلبات التحويل هذه . يمكن إيجاز ميزتين رئيسيتين لهذا النظام هما:

* اختفت العملة الذهبية وحل محلها العملة الائتمانية، والتي أصبحت قابلة للتحويل للذهب، وذلك نظرا لمنع هذا النظام استخدام الذهب كعملة في التداول الداخلي.
* يقضي هذه النظام على أن تقوم الدولة أو البنك المركزي ببيع الذهب على شكل سبائك ذهبية كبيرة لا تقل وزنها عن حد معين، ولذلك لم يستخدم الذهب في التداول الداخلي.

 وعن طريق التجربة اكتشفت السلطات النقدية أن نظام السبائك الذهبية عند تطبيقه في صورته السابقة، كان يتيح الفرصة لتسرب الذهب لاستعماله في أغراض لا تخدم العامة كالمضاربة والاكتناز، ولهذا أدخلت تعديلات على هذا النظام الذي أصبح يطلق عليه " نظام السبائك الذهبية المعدل". وبناء عليه تم تحديد الأغراض التي على أساسها يبيع البنك المركزي سبائك الذهب إلى الجمهور، وبذلك أصبح هناك فحص دقيق لطلبات شراء الذهب من البنوك المركزية.

 وكنتيجة لنظام السباك الذهبية يمكن القول بان تطبيق هذا النظام كان مفيدا لأنه ساعد على ترك الاحتياطي الذهبي في أيدي البنوك المركزية والحكومات، مما أتاح فرصة إدخال نوع من الإدارة النقدية في ظل هذا النظام إلى جانب ممارسة قدر من الرقابة عن حركات الذهب .

**2-3-نظام الصرف بالذهب** :

يمثل هذا النظام الشكل الأخير لقاعدة الذهب ، بحيث لا تتحدد بموجبه قيمة الوحدة النقدية لبلد معين على أساس الذهب مباشرة ، وإنما ترتبط بنسبة ثابتة مع عملة بلد آخر يتخذ نظام السبائك الذهبية كقاعدة لنقده اي ان الوحدة النقدية تكون مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالذهب .عند نهاية الحرب حاولت الدول المتحاربة العودة إلى نظام القاعدة الذهبية لكن المشكلة الجديدة التي طرحت نفسها، أن القسم الأكبر من أرصدة العالم الذهبية، و خاصة ان أرصدة الدول المتحاربة الأوروبية، قد تم تحويلها إلى الولايات المتحدة الأميركية لتغطية نفقات الحرب، ولعلاج مشكلة اختلال الموازين الاقتصادية، اجتمعت الدول الرئيسة في سنة 1922 والتوصل إلى إتباع نظام الصرف بالذهب الذي يعتبر خروج غير مباشر من نظام قاعدة الذهب، حيث تكون وحدة النقد فيه غير قابلة للتحويل إلى ذهب ولكن تكون قابلة للتحويل إلى عملة دولة أخرى مرتبطة ارتباطا مباشرا بالذهب، وقد سمي هذا النظام "نظام التحويل من الدرجة الثانية" بمعنى أنه طبقا لهذا النظام يوجد نوعين من العملات، عملات تلعب دورا عالميا بالغ الأهمية وتسمى بالنقود المركزية وعملات تابعة تستند في إصدارها على عملة ارتكازية تكون غطاء لها بدلا من الذهب.

**3 - نظام المعدنين:**

 هو نظام تتحدد في ظله قيمة وحدة النقد بالنسبة إلى معدنين هما الذهب والفضة، و في هذا النظام يتم تحديد نسبة قانونية بين عيار الذهب وعيار الفضة وفي هذا النظام توجد نقود من المسكوكات الذهبية وإلى جانبها نقود من المسكوكات الفضية ومع وجود نسبة قانونية تحددها الدولة بين الذهب والفضة.

مثلا: 16/1 والتي تعني1 مسكوكة ذهبية تساوي 16 مسكوكة فضية، يمكن تلخيص شروط قيام نظام المعدنين في النقاط التالية:

* تعيين معدل قانوني ثابت بين الذهب والفضة وتكون كل من النقود الذهبية والفضة ذات وزن وعيار معين ويتم التبادل بين المسكوكات الذهبية والفضة على أساس المعدن الصافي في كل منهما.
* حرية تحويل السبائك من الذهب أو الفضة على قطع نقدية مجانا حتى لا تصبح القيمة الاسمية أكبر من القيمة السلعية.
* حرية صهر المسكوكات وتحويلها إلى السبائك حتى لا تصبح القيمة السلعية أكبر من القيمة الاسمية.
* حرية استيراد وتصدير المعدن الثمين من اجل المحافظة على استقرار أسعار الصرف الدولية.

**4-النظام الورقي الإلزامي** :

 تعتبر قاعدة النقود الورقية من احدث القواعد النقدية و يرجع الاعتماد عليها إلى الأزمات الاقتصادية و النقدية التي تعرضت لها القاعدة الذهبية و التي ترافقت و الحرب العالمية الثانية 1939-1945 ، حيث تعذر الانصياع لشروط القاعدة الذهبية، فأوقفت معظم الدول قابلية تحويل النقود الورقية إلى ذهب و تعرف قاعدة النقود الورقية بأنها القاعدة التي لا تعرف فيها الوحدة النقدية بالنسبة إلى سلعة معينة (مثلا الذهب في ظل قاعدة الذهب) بل تعرف بنفسها، و بالتالي لا يصبح هنا النقد الإنتهائي أو الأساسي سلعة ذات قيمة تجارية كما هو الحال في قاعدة النقد المعدني حيث كانت المسكوكات الذهبية نقدا متداولا و تتداول معه نقود اختيارية أو نائبة قابلة للتحويل إلى نقد معدني (ذهبي) إنتهائي أو في حالة السبائك الذهبية (أين النقد المصدر الاختياري قابل للتحويل إلى سبائك ذهبية)، ففي ظل قاعدة النقود الورقية أصبحت النقود الورقية الإختيارية نقدا قانونيا إلزاميا غير قابلة للتحويل إلى ذهب أو إلى أي معدن آخر و بالتالي أخذت مكان النقد المعدني و أصبحت نقدا إنتهائيا، و تعرف هذه النقود بالنقود القانونية لان القانون يضفي عليها صفة الشرعية لكي تؤدي وظيفة النقود في إبرام الذمم و سداد الديون، وهي تتمتع بالقبول العام بموجب القانون و الذي يفرض التعامل بها والثقة في الجهة التي أصدرتها.

و من أسباب انتشار النقود الورقية نذكر:

-الإفراط في إصدار النقود الورقية، فصار من المتعذر قبول إمكانية تحويل الأوراق إلى ذهب والإستجابة لكل طلبات السحب، فقابلية الإبدال إلى ذهب أصبحت غير قابلة للتحقق عمليا ففي كثير من الحالات تؤدي إلى نضوب الإحتياطي الذهبي المستخدم في التغطية.

- عدم مرونة كميات الذهب للإستجابة لحجم التوسع في النشاط الاقتصادي فتجاوز معدل نمو السلعي معدل نمو المعدن.

-إعتماد حكومات البلدان خلال الحروب على سياسة الاحتفاظ بالذهب لمقابلة احتياجات التمويل الحربي وتسديد الإلتزامات الخارجية، و إستعمال النقود الورقية إستعمالا إجباريا، أي فصل الصلة بين المعادن والنقود الورقية خلال فترة الحرب، وفي ظل هذه الحالات الإستثنائية تم إعطاء صفة القبول العام و الثقة الكاملة للنقود الورقية من جهة و أعطى للسلطات النقدية إمكانية بناء نظام نقدي ورقي مستقل عن المعدن

**النظام السلعي:**

وهو ذلك النظام الذي تكون فيه النقود السلعية أساسا لحساب القيم الاقتصادية، أو هو ذلك النظام الذي تعطى فيه لسلعة معينة أو مجموعة من السلع صفة القبول العام لأداء وظائف النقود وقد تم اختيار هذه السلع حسب طبيعة المجتمع ومعتقداته وثقافته، فتعددت بذلك القواعد النقدية السلعية بين الشعير، الملح، القطن، الشاي، التبغ والإبل...الخ.